http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2051) السنة الثامنة - الثلاثاء (22) شباط 2011

عراقيون يطالبون بالحق العام والكشف عن عصابات الليل

"مجهولون" بعجلات حكومية يهاجمون معتصمي "التحرير"

□ بغداد/ قتيبة حامد

متظاهرون في ساحة التحرير.. ارشيف

تعرض المعتصمون في ساحة التحرير وسط بغداد الى اعتداء من قبل جهات مجهولة يرتدي افرادها الزي المدني وتستقل سيارات حديثة من نوع "مونيكا" في تمام الساعة الواحدة صباح أمس الاثنين.

وفوجئ المعتصمون باقتحام لسرادق الحرية من قبل من اسموهم بأفراد العصابة، بعد ان نزلوا من سيارات يشتبه بأنها عائدة الى جهات رسمية، وقاموا بالاعتداء على المعتصمين بالضرب بواسطة العصي الكهربائية والأعمدة الراضة والسكاكين، وسرقوا السرادق بالقوة بعد ان نهبوا محتوياتها.

وتزامن الاقتحام، بحسب شهود عيان، مع الانسحاب المفاجئ للقوات الأمنية الموجودة ليبقى الجو خالياً لتلك العصابات وسط دهشة المعتصمين وتساؤلهم كيف دخلت العصابة والمكان محاط بالقوات الأمنية بهذا الشكل الكثيف.

المعتصمون قالوا للمدى أمس الاثنين إن هذا الاعتداء يعد خرقاً واضحاً لمبادئ الديمقراطية وحق التظاهر والاحتجاج السلمي واكدوا انهم يحتفظون بحقهم القانوني في ملاحقة المعتدين أمام القضاء العراقي والمطالبة باستعادة السرادق من أيدي السارقين ومحاسبة المسؤولين عن حماية المتظاهرين، وطالبوا البرلمان العراقي والصحافة الوطنية الحرة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان المحلية والدولية بالوقوف الى جانب المعتصمين المطالبين بالخبز والحريات العامة.

وطالب المعتصمون من الرأي العام المحلي الانتباه للتشابه المؤسف والخطير في عراق الديمقراطية مع أساليب اضطهاد المتظاهرين في ليبيا من قبل الحاكم الطاغية معمر القذافي وكما حصل ايضا في تونس ومصر.

فقال احد المتظاهرين وهو المواطن وليد "ابو طيبة" انه في الساعة الواحدة من صباح الاثنين هوجمنا من قبل عصابات خفية ترتدي ملابس مدنية و تستقل سيارات حكومية قامت بضرب المعتصمين بالعصي الكهربائية والسكين والأعمدة الراضة وأضاف بان الغريب في الأمر هو الانسحاب المفاجئ للقوات الأمنية الموجودة في المكان

وقال إن هذه التصرفات العشوائية تجاه المتظاهرين الأبرياء الذين يطالبون بحقوقهم في هذا البلد بكل شفافية وسلمية لن تزيدنا الا عزيمة وقوة تجاه قضيتنا.

ومن جانبه قال كامل الاسدي وهو احد المنظمين لهذه المظاهرة انها صوت الشعب المظلوم الذي عانى الكثير في ظل تعاقب كل الحكومات السابقة والحالية.

وكان المرجع الاعلى آية الله السيد علي السيستاني أيد حق المواطنين في التظاهر من دون خسائر في الارواح والممتلكات.

وقال مكتب المرجع السيستاني انه اصدر توصياته الى معتمديه ووكلائه في عموم العراق بخصوص التظاهرات والاحداث التي ترافقها.

واوضحت التوصيات ان المرجعية العليا تقدر معاناة المواطنين بسبب تردي الخدمات وانتشار الفساد في المؤسسات الرسمية لتقصير الحكومة في جانب، وقصورها في جانب آخر.

وأشارت التوصيات الى تنبيه السيستاني مرارا وتكرارا على ذلك وان التظاهر حق الجميع ولكن مع التأكيد على ان لا يستتبع إزهاق الأرواح وإتلاف الممتلكات العامة او الخاصة كما حصل في حالات عدة.

لكن محافظة بغداد اعلنت استعدادها لمنح أجازات للتظاهرة لجميع الجهات وبموجب القانون، مؤكدة في الوقت ذاته عن إصدارها تعليمات للمتظاهرين.

وقال محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق في بيان أمس ان المحافظة، بناء على الصلاحيات المخولة اصدرت تعليماتها للمتظاهرين التي تضمنت احقية جميع المواطنين، سواء كانوا كيانات سياسية أو جمعيات واتحادات ومنظمات مجتمع مدني أو افرادا، التظاهر للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ومطالبهم".

وأضاف ان بإمكان أي جهة تنوي التظاهر مراجعة محافظة بغداد من اجل منحها اجازة وفقاً للقانون.

واوضح ان منح الاجازة يأتي لتنظيم التظاهرة وتوفير الحماية لها، وان اي تظاهرة بدون إجازة رسمية تعتبر غير قانونية ومخالفة للنظام العام ويحاسب القائمون بها بحسب القانون.

وأكد عبد الرزاق انه يحق لأي مواطن عراقي أو جهة عراقية الحصول على إجازة التظاهر بعد تقديم طلب موقع من قبله، قبل سبعة أيام من انطلاق التظاهرة في الأقل.

ويتم تقديم الطلب إلى قسم العمليات في محافظة بغداد"، مشيراً الى ان تقديم الطلب لا يعني الموافقة أو عدم الموافقة على التظاهرة، بل يجب أن يصدر كتاب رسمي بذلك.

وقال المحافظ ان على الجهة المنظمة للتظاهرة توفير عدد من منظمي التظاهرة يحملون شارات واضحة لتنظيم التظاهرة ومراقبة عدم دخول أشخاص غير مرغوب بهم أو مندسين أو غير معروفين في التظاهرة وعدم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بأي شكل من الأشكال.

ويشمل ذلك الأبنية والسيارات والعجلات بأنواعها، وكذلك أسيجة الحدائق وأبوابها وأشجارها والتماثيل والنصب والجزرات الوسطية والعلامات المرورية واللوحات الإرشادية و إشارات المرور ومصابيح الأعمدة الكهربائية وزجاج النوافذ، وبضائع المحال.

واشار الى انه لا يجوز إجبار الناس على المشاركة في التظاهرة أو تعطيل الدوام في الدوائر الحكومية والمؤسسات التعليمية بأي شكل من الأشكال مع التعاون التام مع توجيهات القوات الأمنية المرافقة للتظاهرة على ان تتحمل الجهة المنظمة للتظاهرة المسؤولية القانونية والجزائية والأضرار المادية والمعنوية في حالة مخالفة أي من هذه الشروط.

ويرى مراقبون أن حالة الشلل في الأداء الحكومي لا تزال قائمة نتيجة استمرار الانشغال بشغل وزارات الأمن وصراعات سياسية حامية حول اتفاقات غير محسومة، وان كل هذا يؤثر سلبا على المواطنين.

ويقول ناشطون مدنيون ان هناك شعورا يوميا بالإحباط وبان التغييرات السياسية المتتالية لم تأت بجديد على صعيد الخدمات.

وكانت الحكومة المحلية في محافظة القادسية أعلنت الشهر الماضي وصول نسبة الفقر لديها إلى ٨٨ بالمئة، رافضة اعتماد وزارة التخطيط لنسبة ٣٧٪ التي أعلنتها الحكومة المحلية السابقة في العام ٢٠٠٧.

وقال المحافظ سالم حسين علوان في تصريح صحفي إن مواطني الديوانية عانوا الأمرين خلال السنوات الماضية بسبب قلة التخصيصات المالية والديون المتراكمة من المشاريع السابقة والتي جعلت هذه الحكومة مضطرة إلى تسديد الديون فقط.

وبينما تؤكد الحكومة انحسار نسبة الفقر إلى ٢٣ بالمئة، تشير أرقام غير رسمية إلى عديد الشباب العاطلين، ومعهم مشتغلون بأجور شحيحة، يرفعون كثيرا من النسبة.

وبحسب آخر إحصاءات الجهاز المركز للإحصاء، فإن نسبة الفقر قد انحسرت إلى ٢٣ بالمئة وفقاً لمسوحات أكدها مهدي العلاق رئيس الجهاز نهاية عام ٢٠١٠.

قالت إن إقالة قائد الشرطة لا صلة له بالحادث

لجنة التحقيق: ضابط كبير وراء تهريب سجناء البصرة

□ متابعة/ المدى

أكدت اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق بشأن هروب سجناء البصرة، امس الاثنين، ان عملية هروب السجناء تمت بمساعدة احد ضباط السجن حسب التحقيقات، مبينة أن إقالة قائد شرطة المحافظة لا يمت بصلة للموضوع.

وقال عضو اللجنة عن كتلة الأحرار عدي عواد إن "جميع اللجان التي حققت بموضوع هروب ١٢ سجينا من القصور الرئاسية في محافظة البصرة، اتهمت احد الضباط بمساعدتهم في عملية الهروب"، مبينا ان "الضابط المتهم لديه سطوة على الحكومة الاتحادية، حالت دون القاء القبض عليه".

واضاف عواد ان "هناك مؤامرة ومخططات غريبة أدت إلى هروب ١٢ سجيناً من زعماء القاعدة بطريقة غامضة"، مشيرا إلى أن "اللجنة ستصل إلى حقائق مهمة وستعلن في مجلس النواب وللشعب العراقي قريبا".

وأكد عواد أن "إقالة قائد شرطة البصرة هو لسد العجز"، موضحا أن "السلطات والحكومة المحلية في البصرة ألقت باللائمة على قائد الشرطة، مع العلم أن قائد الشرطة ليس له علاقة بحماية القصور الرئاسية وليس لديه علاقة بالتحقيق".

ولفت عواد إلى أن "التحقيق الذي اجرته الحكومة لا يلبي ما هو موجود في الحقيقة"، مشيرا الى أن "اللجنة البرلمانية عازمة على اكتشاف الحقيقة".

وكان ١٢ معتقلاً هربوا في الـ١٤ من كانون الثاني، من مقر خلية الاستخبارات المشتركة المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة في بغداد، ويقع المقر ضمن مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، وقامت القوات الأمنية في الأيام القليلة الماضية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لكنها لم تفلح بإلقاء القبض على المعتقلين الفارين، والذين اعتقلوا في العام الماضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

وكشفت وزارة الداخلية العراقية على إثر عملية الهروب في ١٩ من كانون الثاني، عن وجود مؤشرات تدل على أن الهاربين من سجن البصرة مازالوا موجودين في إحدى مناطق المحافظة، مؤكدة أن عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وصوت مجلس محافظة البصرة في جلسة استثنائية بالأغلبية المطلقة على إعفاء قائد شرطة المحافظة اللواء الركن عادل دحام من منصبه.

وفي الاول من شباط الجاري، وبينما وافق البرلمان على لجنة تحقق في قضية هروب قادة كبار في القاعدة، كشفت تفاصيل جديدة حصلت عليها (المدى) عن الحادثة وجود صراعات حادة بين الجهات الحكومية تصل الى درجة "الضرب تحت الحزام". ويأتي ذلك في وقد علمت (المدى) أن قادة القاعدة الهاربين كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية في المحافظة من ١١ آب الماضي على خلفية تهم بالسرقة.

ورغم صعوبة الحصول على معلومات رسمية حول وجود اختراقات في مفاصل أمنية مهمة، إلا أن مصادر مختلفة تشير إلى أن المسؤول الاستخباري المتهم بتهريب السجناء جرى الانتقام منه على خلفية "دوره الكبير" في عملية صولة الفرسان عام ٢٠٠٨. وان عملية تهريب السجناء نفذتها، أو تورطت فيها، جهات نصبت فخا كبيرا للمسؤول الاستخباري.

وما أن أقيل قائد الشرطة، وبدأ الحديث عن "خيانة" على مستوى رفيع، تضاربت الأنباء حول حقيقة الجهات التي تقف وراء ذلك، لكن مسؤولا امنيا رفيع المستوى في المحافظة يكشف عن رواية مغايرة لتلك التي تفيد بان مسؤولا في خلية استخبارات البصرة تلقى أموالا طائلة لقاء تهريب السجناء.

يقول رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة إن المسؤول المعني، والذي تدور حوله الاتهامات، جاء من بغداد إلى المدينة مع بدء عملية صولة الفرسان، وساهم بشكل كبير في تحرير المدينة من العناصر المسلحة والإرهابيين.

وأضاف أن جهات مختلفة استخدمت سياسة الضرب تحت الحزام مع المسؤولين الأمنيين الذين حققوا مكاسب في البصرة.

وأكد علي غانم في اتصال هاتفي مع (المدى) أن المسؤول في خلية استخبارات البصرة – رفض الكشف عن اسمه – قاد عملية تحقيقات واسعة في المحافظة، كشف خلالها عن عمليات قصور وخروقات ارتكبتها الأجهزة الأمنية، كان من بينها أن عناصر دولة العراق الإسلامية كانوا محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية تحت عنوان "سراق" دون أن تتمكن تلك الأجهزة من التعرف على هويتهم الحقيقية.

وقال غانم إن المسؤول تمكن من خلال مع معلومات تحقيقية من أمراء دولة العراق الإسلامية في الموصل وبغداد وغيرها، استدل من خلالها على أمراء التنظيم في البصرة، وتبين أن احدهم يعمل أستاذا جامعيا هناك.

هذه المعلومات تتزامن مع إعلان لمصادر في الداخلية العراقية تفيد بان عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وقالت تلك المصادر أن أهالي السجناء قاموا ببيع دورهم قبل هروب السجناء بأسبوعين، وأعطيت الأموال للأشخاص الذين ساعدوا على هروب السجناء من حمامات السجن.

حديث الغانم، وهو يدافع عن المسؤول الاستخباري، يأتي مناقضا لما نقلته وكالة "الوسط" المحلية. والتي نقلت عن ما أسمته مصدرا ميدانيا أفاد أن السجناء الـ (١٢) كانوا من كبار تنظيم القاعدة، وأنهم وراء التفجيرات الإرهابية في الوسط والجنوب، وجرى تهريبهم من قبل مسؤولين كبار يرتبطون بمكتب رئيس الوزراء.

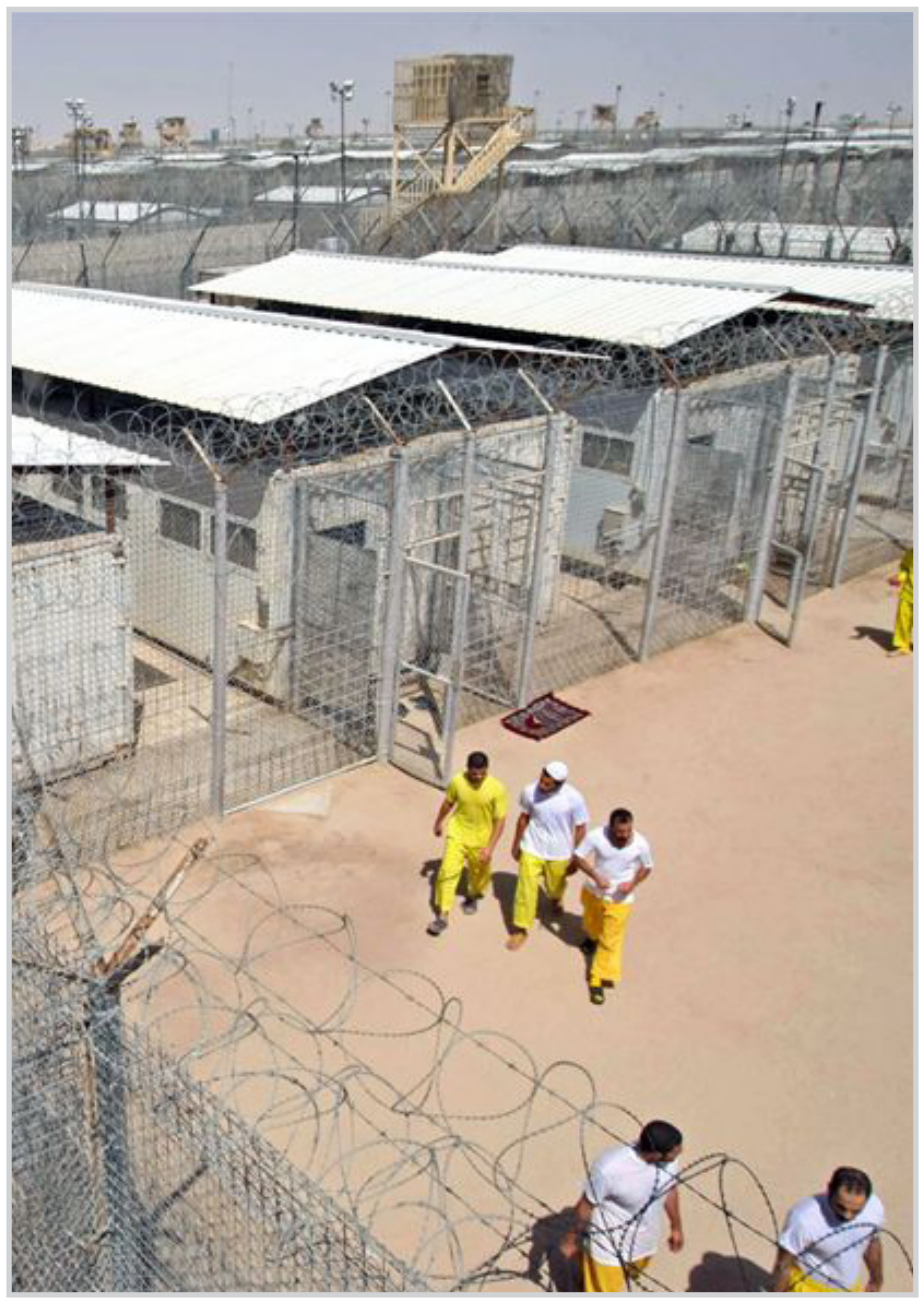

جانب من معتقل كروبر

جدل عن النفوذ الإقليمي ..

انقسام برلماني بشأن "حقيقة" إيران في العراق

□ بغداد/ زينب صنكور

تضاربت المواقف والتصريحات بين الفرقاء السياسيين في احتمال وجود نفوذ ايراني متعدد الأوجه داخل العراق.

بعض البرلمانيين العراقيين نفوا الوجود الإيراني وحذروا من خطورة تقارير تروج لهذه الفكرة، بينما لا يزال اخرون يؤكدون وجوده في عدد من المحافظات.

القيادي في دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر اكد وجود نفوذ ايراني في العراق، وقال انه نفوذ لا تنافسه اي دولة حتى من الولايات الامريكية المتحدة.

وقال الشابندر "للمدى" ان النفوذ الايراني في العراق لا يقتصر على جهة او قومية او طائفة محددة لان العراق بلد يهم الايرانيين الى درجة كبيرة لذلك فهم مستعدون لبذل جهود كبيرة من اجل تقوية وجودهم في البلاد.

واضاف ان التجارة هي احد وسائل النفوذ السياسي لانهم لا يحتاجون الى التجارة في العراق وانما يستخدمونها من اجل الوصول الى السياسة، مشيرا الى ان ايران اعتبرت العراق ساحة للصراع مع الولايات المتحدة الامريكية على خلفية الملف النووي الشائك.

لكن النائب عن تيار شهيد المحراب المنضوي داخل التحالف الوطني حسون الفتلاوي لم ينف أو يؤكد وجود النفوذ الايراني في العراق.

وقال الفتلاوي "للمدى" "لا يمكن لشخص ان ينكر النفوذ الاجنبي بشكل عام داخل العراق واذا وجه السؤال عن هذا النفوذ لأي فريق سياسي سيكون الجواب نعم .. سواء كان سياسيا او اقتصاديا. واوضح ان اي دولة لها مصالح في العراق "لكن نأمل ان يكون هذه النفوذ مشروعا وقائما على اساس المصالح المشتركة.

واضاف ان ايران حالها حال الدول الاخرى لها نفوذ ومصالح في العراق لكن لا يصل للحالة السلبية لانهم تفهموا وضع العراق وان سلامة العراق سلامة لهم وقوة العراق قوة لهم ايضا.

واشار الى وجود علاقات طيبة تربط الكثير من الساسة الموجودين في الحكومة ومجلس النواب بإيران على خلفية النضال في الخارج وان ايران احتضنت المعارضة العراقية.

في المقابل، اكد عضو القائمة العراقية محمد الطائي ان العراق يعد ساحة كبيرة لصراع الاجندات ومراكز قوى عديدة، ويشار احيانا الى ان اقوى هذه المراكز هو النفوذ الايراني في العراق ، والايرانيون يملكون نفوذا في الوسط السياسي والاقتصادي.

واستدرك الطائي بالقول ان هناك علاقات تجارية رسمية مع ايران لكن هذا لا يلغي ان الكثير من القطاعات الخاصة لايران تمتلك الكثير من المصالح في العراق خصوصا في قطاع السياحة والاسكان والاعمار وتجارة المواد الغذائية فهذه خارج الاطار الرسمي، مشيرا الى وجود نواب لديهم علاقات شخصية سياسية بعيدة عن الدولة ومن الطبيعي إن يسعى هؤلاء النواب لتوطيد العلاقة مع إيران.

بينما اتهم النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني ايران بتمويلها للجماعات الارهابية وتنظيم القاعدة.

وقال العلواني "للمدى" ايران تتدخل في الشان العراقي في كل صغير وكبيرة ولديها مليشيات داخل الاجهزة الامنية عن طريق بعض الاحزاب"، مشيرا الى ان ايران لها دور كبير في دعم تنظيم القاعدة والتنظيمات الارهابية كي يبقى العراق دولة ضعيفة وتابعا لقوى أقليمية.

من جانبه رجح النائب عن دولة القانون علي كردي الحسيني عن وجود نفوذ ايراني في العراق على اعتبار ان جميع الدول لها نفوذ في الدول الاخرى.

وقال الحسيني "للمدى" ان جميع دول العالم تتدخل في الدول الاخرى لان الامور لا تدار بمعزل عن الدول الاخرى وخاصة دول الجوار، وانه من الطبيعي وجود تدخلات من دول الجوار على العراق لكن ان يكون هذا التدخل سلبيا وعلى حساب سيادة العراق واتخاذ قراراته هذا ما لا نرضاه وامر مرفوض.

واضاف ان هناك علاقات ايجابية تربط ايران بالعراق في كافة المجالات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لكن جميعها علاقات رسمية وغير مخفية اما اذا كانت هناك علاقات مخفية وخاصة التجارية منها فليس لدينا علم بها.

واضاف الحسيني ان الوضع التجاري في العراق مفتوح وفق الاسواق الحرة لكل الدول وان على العراق الانفتاح على جميع الدول وبالاخص الجوار من اجل تيسير الوضع التجاري لكن هذا الانفتاح لا يعتبر نفوذا لايران في العراق وانما تبادل تجاري مجرد بين البلدين.

واشار الى ان عدد الزوار الايرانيين الذين يدخلون العراق رسميا يصل الى (٥٠٠٠ زائر) اسبوعيا، كاشفا عن اتفاقيات بين العراق وايران لرفع هذا العدد باعتبار هذه الزيارات تنمي الوضع الاقتصادي والتجاري للبلد.

وكان السفير الإيراني في العراق حسن دانائي نفى الاسبوع الماضي تدخل بلاده بالشأن الداخلي العراقي، وقال إن علاقة بلاده بالعراق متينة.

كما كشف دانائي في تصريح لعدد من وسائل الإعلام خلال زيارة قام بها إلى كربلاء، عزم بلاده تزويد العراق بحصة إضافية من الطاقة الكهربائية بعد الانتهاء من مد خط لنقل الطاقة في جنوب البلاد.

وشدد السفير الإيراني على أن بلاده تتمتع بعلاقات اقتصادية جيدة مع العراق، لكنه وصف تلك العلاقات بأنها دون مستوى الطموح.

تجدر الإشارة إلى أن عشرات الشركات الإيرانية تقيم معرضا في كربلاء بالتنسيق مع الحكومة المحلية، يهدف إلى التعريف بالصناعات الإيرانية وتوطيد العلاقات مع التجار ورجال الأعمال العراقيين.